

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبان : بلويس حسنية
تحت إشراف الأستاذ : يسعد عبد الرحمان
قدور باشا حيزية
أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الامين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2020/2019

الإهداء

أهدي هذا العمل.

إلى الوالدين الكريمين.

إلى أختوتي وكافة أفراد عائلتي.

إلى كل أساتذة جامعة مستغانم.

إلى كل أصدقائي وزملاء الدراسة في جامعة مستغانم.

إلى الذين جمعني بهم القدر ليكونوا الإخوة والأحبة.

إلى كل زملائي دفعة 2019 "ماستر تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير"

إلى كل طالب وباحث أهدي هذا البحث المتواضع عرفانا ومحبة.

إلى كل من في قلبي ولم يذكرهم قلبي.

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي .

شكر و عرفان

الحمد لله الواحد الأحد لا إله إلا هو رب العرش العظيم ، والفضل للذي خلق السماوات بلا عمد وورق ولم ينسى أحد ، له الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضى وله الحمد مع الرضى.

بداية أشكر الله الذي فضّلني على كثير ممن خلق وورق تفضيلاً كثيراً ، وأخص بالشكر الأستاذ المشرف "يسعد عبد الرحمان" على هذه المذكرة وعلى المجهود الذي قدمه لنا والذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته المديدة ، والذي أرجو من الله أن يجازيه خير جزاء على وقوفه معنا .

فله جزاء الشكر.

إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد ، بالإضافة إلى كل موظفي مؤسسة اتحاد التعاونيات
الفلحية .

كما لانسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

وإلى جميع طلبة دفعتي الأوفياء

وإلى جميع من ساهم أو عمل أو وجه أو شارك في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه وتهدف إلى إثراء البحث العلمي حول هذا الموضوع.

الجانب التطبيقي للمذكرة خصص لعرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية خلال الفترة 2017 إلى 2018 باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي إذ توصلنا في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية .

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي ، القوائم المالية ، القرار التمويلي .

The summary :

This study addresses the question of the role of financial statements according to the financial accounting system in financial decision making in the economic institution by addressing the theoretical aspects of the subject from all angles and aims to enrich scientific research on this subject.

The application part of the memorandum was devoted to the presentation and analysis of the financial statements of the Union of agricultural cooperatives during the period 2017-2018 using financial analysis tools and methods. In this study, we reached several results, the most striking of which is that the financial statements prepared according to the financial accounting system are used for the financial analysis of the financial statements.

Keywords: financial accounting system, financial statements, financial decision.

الفهرس

الصفحة	العنوان
II	الإهداء
III	الشكر
IV	الملخص
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة
21-1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
1	تمهيد
2	المبحث الأول: القوائم المالية
2	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية
3	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية
4	المطلب الثالث: الغرض والأهداف الأساسية للقوائم المالية
5	المطلب الرابع: مستخدمو القوائم المالية
7	المطلب الخامس: عناصر القوائم المالية
9	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية
9	المطلب الأول: الميزانية
14	المطلب الثاني: جدول حساب النتائج
16	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة
19	المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة
21	خلاصة
36-23	الفصل الثاني: دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
23	تمهيد
24	المبحث الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية
24	المطلب الأول: تعريف وأهداف تحليل القوائم المالية
26	المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي
26	المبحث الثاني: أدوات تحليل القوائم المالية
26	المطلب الأول: التحليل العمودي

27	المطلب الثاني: التحليل الأفقي
29	المطلب الثالث: التحليل بالنسب
32	المبحث الثالث:القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية
32	المطلب الأول: تعريف القرار وأنواعه
32	المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات
34	المطلب الثالث: القرارات المالية
36	خلاصة
66-38	الفصل الثالث: دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية"دراسة حالة مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية- مستغانم"
38	تمهيد
39	المبحث الأول : نظرة عامة للمؤسسة
39	المطلب الأول : تقديم مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية
40	المطلب الثاني : نشاط المؤسسة ، مقرها ، رأسمالها، آليات الاتصال بها
41	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
46	المبحث الثاني: القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية
46	المطلب الأول : الميزانية
49	المطلب الثاني : جدول حساب النتائج
50	المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة
52	المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة
53	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية
53	المطلب الأول : تحليل الميزانية المالية
62	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج
66	خلاصة
68	خاتمة عامة
72	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
12	الميزانية	1-1
15	جدول حساب النتائج	2-1
17	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	3-1
18	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة	4-1
20	جدول تغيرات الأموال الخاصة	5-1
28	اقتصار التحليل على استخراج التغيرات المطلقة	1-2
29	اقتصار التحليل على إيجاد التغير النسبي	2-2
46	ميزانية مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية - أصول	1-3
48	ميزانية مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية - خصوم	2-3
49	جدول حساب النتائج لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	3-3
50	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	4-3
52	جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	5-3
53	الميزانية المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية - خصوم	6-3
54	الميزانية المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية - أصول	7-3
55	الميزانية الوظيفية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	8-3
56	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	9-3
57	حساب نسبة التداول لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	10-3
58	حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	11-3
58	حساب نسبة السيولة النقدية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	12-3
59	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	13-3
59	حساب نسبة المديونية الكاملة لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	14-3
60	حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	15-3
60	حساب معدل دوران الأصول لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	16-3
60	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	17-3
61	حساب معدل دوران الأصول الجارية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	18-3
61	حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل	19-3
62	حساب معدل دوران النقدية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	20-3
62	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال	21-3

62	حساب نسبة نتيجة الاستغلال	22-3
63	حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب	23-3
63	حساب المردودية المالية للمؤسسة	24-3
64	حساب النتائج بعد حساب الفرق للمؤسسة	25-3

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
42	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية	1-3

المقدمة

يشهد العالم الكثير من التطورات التي أثرت بشكل كبير على نمط العلاقات في العديد من المجالات ، منها الاقتصادية ، الاجتماعية وغيرها ، ولقد ساهمت المحاسبة تلك التطورات الراهنة فعرفت عدة تغييرات سواء على المستوى العالمي أو المحلي ، هذه التغييرات مست مختلف جوانبها وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية بحيث يستطيع مستخدميها الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة .

تعتبر القوائم المالية الصورة التي تعكس الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، فتعد وتعرض هذه القوائم المالية على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى .

وعلى غرار الكثير من الدول تعد الجزائر من البلدان التي انتهجت طريق الإصلاح في المنظومة المحاسبية على ضوء معايير المحاسبة الدولية قصد مواكبة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، هذه الأسباب جعلت المجلس الوطني للمحاسبة يأخذ المبادرة بإصدار مشروع النظام المحاسبي المالي المستلهم من معايير المحاسبة الدولية ، فهذا الأخير يقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر ويتم الرجوع إليه من طرف رجال الأعمال ، لينتج قوائم مالية تتميز بالمصداقية والصحة والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة سعيا لاتخاذ القرارات الرشيدة .

ولضمان ذلك تسعى المؤسسة بدراسة تحليل محتوى التقارير المالية بجدية لحاجتها لمعلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات المالية المناسبة ، بما يضمن لها تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل التكاليف .

أولا: الإشكالية الرئيسية :

من خلال التقييم السابق فإنه يمكن صياغة الإشكالية التالية :

كيف تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تجزئة إشكالية البحث إلى التساؤلات الفرعية التالية :

1_ فيما تتمثل القوائم المالية ؟

2_ فيما تتمثل القرارات المالية ؟

3_ ما هي مراحل اتخاذ القرار التمويلي ؟

4_ كيف تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية ؟

الفرضيات :

- 1_ تمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها ، وتمثل في الميزانية ، جدول حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، و جدول تغيرات الأموال الخاصة .
- 2_ القرارات المالية هي وسيلة لتسيير وتوجيه الموارد وتحقيق أهداف المؤسسة .
- 3_ تتمثل مراحل اتخاذ القرار التمويلي في مرحلة تحديد المشكلة ، جمع وتحليل البيانات تحديد البدائل المختلفة ، اختيار البديل الأمثل ، تطبيق البديل الأمثل ، تطبيق البديل المناسب ومرحلة المراجعة والتقييم .
- 4_ من خلال التحليل المالي يمكن اتخاذ القرار التمويلي .

ثانيا : أهمية الدراسة :

تظهر أهمية دراسة الموضوع في :

- _ إظهار وتبيان دور القوائم المالية في المؤسسة وكيف تساهم في اتخاذ القرارات المالية .
- _ إظهار أساليب وأدوات التحليل المالي المختلفة .

ثالثا : أهداف الدراسة :

تكمن أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- _ المساهمة في إثراء المعارف النظرية عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي .
- _ محاولة الوقوف على دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية .
- _ تشخيص واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية .
- _ المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط العملي الميداني .

رابعا : حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

الحدود المكانية : مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية _ مستغانم .

الحدود الزمانية : تتمثل في دراسة القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية للسنوات 2017 و 2018

خامسا : دوافع اختيار الموضوع :

المبررات الموضوعية :

_ التعريف بالقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي .

_ التعريف على أدوات التحليل المالي للقوائم المالية .

المبررات الذاتية :

_ الرغبة في الإثراء والإطلاع على المواضيع ذات الصلة .

_ ارتباط الموضوع بتخصصي في المسار الدراسي .

_ محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع .

سادسا : منهج الدراسة :

من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات البحث الساعي إلى تبيان دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الموضوع ومنهج دراسة الحالة الذي يمكن من التعمق في فهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده وذلك بالإطلاع على واقع دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم ، من خلال الزيارات الميدانية ، الملاحظة ، المقابلة بالإضافة إلى دراسة هذا الموضوع المتمثل في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي إلى الميدان العملي .

سابعا : صعوبات الدراسة :

_ قلة المراجع والبحوث العلمية في مجال التحليل المالي للقوائم المالية ، بحيث أن أغلب المراجع المتوفرة باللغة الفرنسية وهي مراجع لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية بسبب وجود اختلاف في الأنظمة المحاسبية .

_ كذلك صعوبة الحصول على كافة وثائق المؤسسة لالتزاماتها السرية .

إن هذه الصعوبات وإن كانت شاقة أحيانا فقد كانت لنا الدافع الأساسي لمواصلة البحث بل واعتبر جزءا منه .

ثامنا : الدراسات السابقة :

كرليفة خيرة ، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية ، مذكرة ماستر ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2018 .

أظهرت نتائج دراستها أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغييرات في حصيل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية .

سنوسي لمياء ، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية وجبائية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2015 .

أظهرت نتائج دراستها أن النظام المحاسبي المالي سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومات المالية من جهة وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى .
تاسعا : تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول ، تمثل الفصل الأول والثاني في الجانب النظري من البحث ، أما الجانب التطبيقي فتم تناوله في الفصل الثالث وذلك حسب الخطة التالية :

الفصل الأول يتعلق بالإطار المفاهيمي للقوائم المالية مقسم إلى مبحثين ، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم، أنواع ، خصائص وأهداف القوائم المالية وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى عرض للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في الميزانية ، جدول حساب النتائج ، قائمة التدفقات النقدية ، وجدول تغيرات الأموال الخاصة .

أما في الفصل الثاني فتعرضنا إلى دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم تحليل القوائم المالية ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أدوات التحليل المالي التي تختلف باختلاف القوائم المالية للمؤسسة ، وخصصنا المبحث الثالث إلى التعريف بالقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال مراحل اتخاذ القرارات المالية .

أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية _ مستغانم وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول للتعريف بميدان الدراسة ، والمبحث الثاني لعرض القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية ، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى تحليل القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تمهيد :

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستعملين الخارجيين وعلى الرغم من أن هذه القوائم تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أنه هناك العديد من الاختلافات التي يمكن إرجاعها للمبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة لإعداد هذه القوائم .

إن النمو الكبير والملاحظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات متعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم أظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين ومتى يتحقق ذلك لابد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات .

ومن هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: القوائم المالية

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المبحث الأول: القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي وتعتبر إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها ما يلي:¹

- تعرف على أنها العناصر الأساسية التي تقدم التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية .
- تعتبر القوائم المالية من الأطراف التي تساعد في توفير المعلومات للإستخدام على نطاق عام وتعد هذه القوائم طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال أوتتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان والقوائم المالية شائعة الإستخدام هي:(قائمة المركز المالي ,قائمة الدخل ,قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ,قائمة التدفق النقدي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية).²

¹شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFR ،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر،بدون طبعة،2009،ص78.

²خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص32.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين كما توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات وتمثل الخصائص النوعية الأساسية كالتالي:¹

(1) القابلية للفهم

(2) الملائمة

(3) المصدقية

(4) القابلية للمقارنة

(1) القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية ، و على كل حال يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين .

(2) الملائمة :

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد تقييماتهم الماضية .

(3) المصدقية:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقاً فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه .

¹- أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،الطبعة الأولى، 2008،ص50-55.

(4) القابلية للمقارنة :

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي وفي الأداء كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي وعليه فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة .

المطلب الثالث: الغرض والأهداف الأساسية للقوائم المالية.

(1) الغرض من القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضاً هيكلياً ذات طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرار كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها .

ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:¹

أ) الأصول

ب) الإلتزامات

ج) حقوق الملكية

د) الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر

هـ) التغيرات الأخرى في حقوق الملكية

و) التدفقات النقدية

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وخاصة توقيت وإحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية .

¹ -وجدى حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، مصر ، 2011، ص22.

(2) الأهداف الأساسية للقوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى:¹

- توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية .
- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية لا توفر دائما كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية.
- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الإحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.
- عرض أرباح المنشأة بطريقة توضح كلا من مصادر هذه الأرباح واتجاهاتها.²
- مساعدة متخذو القرارات في التنبؤ بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.³
- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومة حول الوضعية المالية للمؤسسة والأداء وتغير الوضعية المالية لها.

المطلب الرابع: مستخدمو القوائم المالية.

يشمل مستخدمو القوائم المالية مايلي:⁴

(1) المستثمرون:

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

(2) الموظفون:

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباح الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل .

¹-أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص47.

²-محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، الجزائر ، بدون طبعة ، ص51.

³-عبد الحي مرعي وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، بدون طبعة ، 2008 ، ص75.

⁴-أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص43-46.

(3) المقرضون:

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد على فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

(4) الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

(5) العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

(6) الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشآت كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

(7) الجمهور:

يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

المطلب الخامس :عناصر القوائم المالية

يتضمن الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجزائري تعريف عناصر القوائم المالية كما يلي¹:

1-الأصول :

تتكون الأصول من الموارد التي يتحكم فيها الكيان بفعل أحداث ماضية توفر له منافع اقتصادية مستقبلية ،تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية ،أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية.

1-1:الأصول الجارية:

تحتوي الأصول الجارية على:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة .
- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا.
- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

2-1:الأصول غير الجارية :

تحتوي الأصول غير الجارية على:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأصول العينية الثابتة أو المعنوية.
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الاقفال .

2- الخصوم :

تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية ، تصنف الخصوم إلى جارية وغير جارية .

1-الخصوم الجارية:

¹- محمد الحبيب مرحوم ، الاطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري ، النشر الجامعي الجديد ، NP4،تلمسان ،الجزائر ،بدون طبعة ، 2020 ،ص61-64.

تصنف الخصوم إلى خصوم جارية عندما :

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية.
- أو يجب تسديدها خلال الاثنى عشر شهرا الموالية .

2-2: الخصوم غير الجارية :

تصنف باقي الخصوم التي لا تتوفر فيها سيمات الخصوم الجارية إلى خصوم غير جارية ،تصنف الخصوم ذات المدى الطويل التي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهر الاثنى عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان :

- استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا.
- الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل .
- وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

3) الأموال الخاصة :

تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية .

4) المنتوجات :

تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم كما تتمثل منتوجات استرجاع الخسارة في القيمة والمؤونات.

5) الأعباء :

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقض المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال نفس السنة في شكل خروج أو في شكل ظهور خصوم وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة.

6) رقم الأعمال :

يتمثل رقم الأعمال في مبيعات البضائع والمنتوجات المباعة والسلع والخدمات المحسوبة على أساس سعر البيع دون احتساب الرسوم المحققة من طرف الكيان مع الزبائن في إطار نشاطه العادي.

7) النتيجة الصافية للسنة المالية:

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية وتكون مطابقة لتغيير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات .

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية.

تعد القوائم المالية من أبرز مصادر المعلومات المعتمدة من طرف المستثمرين والمقرضين والمحليين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات بإعداد قوائم مالية تعطي صورة صادقة عن حالة المؤسسة ، حيث تتضمن قائمة المركز المالي وحسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغييرات الأموال الخاصة.

المطلب الأول : الميزانية.

(1) تعريفها :

تعرف الميزانية على أنها¹ :

- كشف أو تقرير يبين الموارد المتاحة للمنشأة ومصادر تمويل هذه الموارد في لحظة زمنية معينة ولا بد أن يتساوى مجموع الأصول مع مجموع الخصوم + حقوق الملكية.
- هي جدول مالي يضم ممتلكات المؤسسة والتزاماتها بتاريخ معين يظهر الجانب الأيمن من الجدول ممتلكات المؤسسة وهي ما تعرف محاسبيا بأصول المؤسسة ، أما في الجانب الأيسر فتظهر التزاماتها وتسمى محاسبيا خصوم المؤسسة².
- الميزانية هي عبارة عن جدول لاستعراض القيم الخاصة للممتلكات التي تملكها المؤسسة والتزاماتها في تاريخ معين وعادة ما تضم في بداية السنة المالية أو في آخرها³.

¹ - سليمان مصطفى الدلاهمة ، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 136.

² - بن زكورة العونبة ، البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد Scf ، دار القدس العربي ، وهران ، الجزائر ، بدون طبعة ، 2016 ، ص 17.

³ - إبراهيم الأعمش ، أسس المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، 1999 ، ص 06.

(2) مكوناتها :

تحتوي الميزانية على العناصر التالية:¹

1-2: الأصول :

هي المنافع الاقتصادية في المستقبل من الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والموارد الخاصة لسيطرتها سواء كانت هذه الموارد ملموسة أو غير ملموسة ويجب أن تكون ذات قيمة مادية وفائدة مستقبلية وقابلة للقياس المحاسبي وتقسم الأصول في قائمة المركز المالي إلى :

1-1-2: الأصول المتداولة قصيرة الأجل:

هي الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استعمالها في العملية الانتاجية وتشمل الأصول المتداولة:

- النقدية بالصندوق والبنك.
- الاستثمارات قصيرة الأجل.
- المدينون واوراق القبض .
- المخزون السلعي والمواد والمهمات.
- المصروفات المدفوعة مقدما .
- الايرادات المستحقة .

2-1-2: الأصول الثابتة :

هي الأصول التي تقتني بهدف استخدامها في الانتاج وتوليد الايراد وليس بهدف إعادة بيعها وعادة ما يتم الاستفادة من الأصول الثابتة أكثر من فترة مالية واحدة مثل الأراضي، المباني، السيارات، الآلات، الأثاث وغيرها.

3-1-2: الأصول غير الملموسة:

هي الأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس ولكنها ذات فائدة اقتصادية للمنشأة كما أن قيمتها غير ثابتة وعرض للتقلبات المفاجئة مثل شهرة المحل .

2-2: الخصوم (الالتزامات):

تمثل الخصوم منافع اقتصادية من المتوقع أن تضحي بها المنشأة في المستقبل للوفاء بالتزاماتها القائمة والناجمة عن عمليات مالية قامت بها المنشأة في الماضي، وتصنف الخصوم في قائمة المركز المالي إلى :

1-2-2: خصوم متداولة طويلة الأجل: هي التزامات يجب على المنشأة الوفاء بيها خلال سنة وتشمل مايلي :

¹ - سليمان مصطفى الدلاهمة ، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 136-138.

الدائنين ، أوراق الدفع ، قروض قصيرة الأجل ، مصروفات مستحقة ، إيرادات مقبوضة مقدما ، أرباح معلن عن توزيعها ، ضرائب مستحقة .

2-2-2: خصوم غير متداولة طويلة الأجل :

هي التزامات التي يجب على المنشأة الوفاء بها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة وتشمل :

- السندات
- قروض طويلة الأجل
- مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الذين لا يوجد دليل على أنهم سيتركون العمل خلال مدة أو اقل.

3-2-2: حقوق الملكية :

هي ما يملكه أصحاب المنشأة من أموال في المنشأة وتتمثل فب رأس المال والأرباح مطروحا منها المسحوبات ويتم قياس حقوق الملكية باحتساب الفرق بين الأصول والخصوم .

الجدول رقم (1-1): الميزانية.

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	-الخصوم المتداولة الدائنين أوراق الدفع المصروفات المستحقة ايرادات مقبوضة مقدما قرض قصير الأجل		-الأصول المتداولة النقدية بالصندوق النقدية بالبنك استثمارات قصيرة الأجل المدنيين أوراق القبض ايرادات مستحقة مصروفات مدفوعة مقدما المخزون السلعي قرطاسية
	مجموع الخصوم المتداولة		مجموع الأصول المتداولة
	-الخصوم طويلة الأجل سندات قرض طويل الأجل		-الأصول الثابتة الأراضي، المباني مجموع اهتلاك السيارات الآلات مجمع اهتلاك الأثاث مجمع الاهتلاك
	مجموع الخصوم طويلة الأجل		
	حقوق الملكية رأس المال صافي الربح أو صافي الخسارة		
	مجموع حقوق الملكية		
			مجموع الأصول الثابتة

			الأصول غير الملموسة شهرة المحل العلامة التجارية براءة الاختراع
			مجموع الأصول غير الملموسة
	إجمالي الخصوم و حقوق الملكية		إجمالي الأصول

المصدر: سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج

جدول حساب النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية ، الغرض منه تحليل نتيجة السنة فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فإن جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية ويبين الجدول مصادر الأموال واستخداماتها من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة سواء داخل المؤسسة أو خارجها فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج رؤوس الأموال ويستهلك رؤوس أموال فالإنتاج (النتائج بالتسمية المحاسبية) تطرح منه استهلاكاته (أعباؤه) وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة.¹

¹ سبارك لسوس ،التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة الثانية ،2012 ، ص 24-25.

الجدول رقم (2-1): يظهر جدول حساب النتائج على النحو التالي :

المبلغ	البيان
	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتوجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال
	إنتاج السنة المالية
	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات
	استهلاك السنة المالية
	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
	الفائض الاجمالي للاستغلال
	المنتوجات العمليانية الأخرى الأعباء العمليانية مخصصات الاهتلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة المؤونات
	النتيجة العمليانية
	المنتوجات المالية الأعباء المالية
	النتيجة المالية
	النتيجة العادية قبل الضرائب

	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	الضرائب المؤجلة
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	العناصر غير العادية (المنتوجات)
	العناصر غير العادية (الأعباء)
	النتيجة غير العادية
	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: مبارك لسلوس ، التسيير المالي، نفس المرجع السابق ، ص26.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة:

1- تعريفه: تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على الموقف المالي للمؤسسة حيث تظهر تلك القائمة المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة وصافي التغير في أرصدها النقدية مع بيان مصادر وأوجه تلك المتحصلات والمدفوعات مقسمة تبعاً لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة.¹

ومنه يتم تقسيم قائمة التدفقات تبعاً لأنشطة الشركة إلى الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وهي كما يلي:²

أ - الأنشطة التشغيلية: تتضمن المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بـأنشطة الشركة الرئيسية والمتمثلة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للزبائن .

ب- الأنشطة الاستثمارية: تتضمن الأنشطة الاستثمارية المتعلقة باقتناء وبيع الأصول الثابتة والاستثمارات المالية .

ج - الأنشطة التمويلية: تتضمن تلك الأنشطة المتعلقة بالحصول على تمويل من مصادر خارجية كالمساهمين والمقرضين وإعادة سداد ذلك التمويل وتوزيعات الأرباح .

¹ - عبد الوهاب رميدي ، علي سماي ، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد ، الطبعة الأولى، 2001، ص 45.

² - عبد الوهاب رميدي ، علي سماي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

وهناك طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة هي الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

جدول رقم (1-3): جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة:

أرصدة الدورة السابقة	الدورة الجارية	احالات	البيان
			تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية التحصيل من الزبائن المبالغ المسددة إلى الموردين - المستخدمين فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية :
			المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية حصص وأقساط مقبوضة من النتائج
			تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية :
			مؤشر أسعار الصرف في السيولة تغير الخزينة خلال السنة المالية الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة تغير الخزينة خلال السنة المالية المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: عبد الوهاب رميدي ، علي سماي ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

جدول رقم (1-4): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

الدورة السابقة	الدورة الجارية	احالات	البيان
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية: النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات وتصحيحات حول : اهتلاكات ومؤونات التغير في الضرائب المؤجلة التغير في المخزون التغير في حسابات الزبائن وحقوق أخرى التغير في حسابات المورد وديون أخرى زائد/ناقص قيمة التنازل ،ضرائب صافية
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية(1)
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية : المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل / القيم الثابتة
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية (2)
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية : حصص مدفوعة للمساهمين زيادة أو ارتفاع رأس المال اصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية (3)
	3+2+1		تغير الخزينة خلال السنة المالية
			الخزينة وشبه الخزينة في بداية الدورة
			الخزينة وشبه الخزينة في نهاية الدورة
			مؤشر تغير أسعار صرف العملات
			تغير الخزينة خلال السنة المالية

المصدر: عبد الوهاب رميدي ،علي سماي ،مرجع سبق ذكره ،ص48

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول :

النتيجة الصافية ، حركة رأس المال (زيادة ، نقصان ، استرجاع) ، مكافآت رأس المال (توزيع الحصص) ، نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال ، تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطاءها أثر مباشر على رأس المال.¹

¹ - شعيب شنوف، المحاسبة المالية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، والنظام المالي المحاسبي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، ص 79.

الجدول رقم (5-1): جدول تغيرات الأموال الخاصة:

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الاصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات والنتيجة
رصيد نهاية السنة N-2						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح / خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N-1						
تغير الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح / خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						
حصص موزعة						
زيادة رأس المال						
نتيجة صافية للنشاط						
رصيد نهاية السنة N						

المصدر: شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 89.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا من خلال هذا الفصل الإطار المفاهيمي للقوائم المالية والذي تطرقنا فيه إلى أهم جزئية في المحاسبة وهي طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية وكذلك التعرف على أهم خصائص القوائم المالية لكي تلائم وترضي مستخدميها وتساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة.

الفصل الثاني

دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تشخيص وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال تفسير المعلومات والبيانات المتضمنة في القوائم المالية وعلى المحلل المالي أن يكون على معرفة ودراية تامة بأسس القياس والاعتراف المحاسبي كما أن التحليل المالي يمر بمراحل مختلفة ومستويات عديدة وعلى المحلل المالي أن يكون دقيقا في كل منها للوصول إلى الأهداف المرجوة والمنتظرة لمختلف المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو خارجها وذلك باستخدام أساليب وأدوات عديدة للتحليل تساعد على اتخاذ القرار للوصول إلى القرار الصحيح والصائب وللأهداف المسطرة للمؤسسة ولكيفية صنع القرار والعمليات التي تسبقه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم تحليل القوائم المالية

المبحث الثاني : أدوات ووسائل تحليل القوائم المالية

المبحث الثالث : القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية .

المبحث الأول : مفهوم تحليل القوائم المالية :

على المحلل المالي المعرفة التامة بأسس التحليل ومراحلها والأهداف المرجوة منها مما يدفعنا إلى معرفة أهداف تحليل القوائم المالية في هذا المبحث.

المطلب الأول :تعريف وأهداف تحليل القوائم المالية :

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها مايلي¹:

- التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما.
- التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة كما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والادارة والعاملين والمجتمع.²
- التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات وانشقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الادارية السلمية.³
- هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل.⁴

¹-رشاد العصار وآخرون، الادارة والتحليل المالي ، دار البركة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص151.

²-عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل والادارة المالية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، ب ط ، 2002، ص65.

³-مجموعة خبراء ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، الطبعة الثالثة ، ص11.

⁴-منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص12.

(2) أهداف تحليل القوائم المالية :

تتمثل أهداف تحليل القوائم المالية كما يلي¹:

تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.

متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة .

معرفة الوضع المالي للمنشأة .

بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل من أجل تحقيق فوائض مالية مستمرة .

تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء.

التعرف على نقاط الضعف في المنشأة واقتراح حلول من أجل معالجتها.

المطلب الثالث :مستويات تحليل القوائم المالية :

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاثة رئيسية يمكننا أن نوجزها بما يلي²:

1 - على مستوى المشروع :

حيث يقوم المحلل المالي بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفي بغرض التحليل، ويعتبر هذا التحليل قاصراً لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع.

2 - على مستوى القطاع :

وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع أخذاً بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته وقد ظهرت أهمية هذا النوع التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها.

1- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص55.

2- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2006، ص75-76.

3 - المستوى العام :

هو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كما الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثير الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية.

المطلب الثالث :مراحل التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل المالي على جملة من الخطوات وهي كما يلي¹:

1 - تحديد الغاية أو الهدف من التحليل مثل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي .

2 - جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة عناصرها المختلفة لفترة زمنية معينة ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية المطلوبة المتداولة لنفس الفترة أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي للمشروع فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع .

3 - تحديد أداة وأسلوب التحليل المناسب التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل.

4 - معالجة البيانات ذات الصلة بهدف التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

5 - تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

6 - كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية .

المبحث الثاني :أدوات تحليل القوائم المالية

يحتاج المحلل المالي لإنجازه أداة فنية مناسبة لمعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة لديه ويجب أن يحرص المحلل على اختيار أداة تحليل تتناسب مع عوامل عدة كالهدف والمعلومات المتوفرة ونطاق التحليل ويمكن تقسيم أدوات التحليل إلى التحليل العمودي ،التحليل الأفقي ،تحليل النسب.

المطلب الأول :التحليل العمودي

1 - تعريفه : يمكن تعريفه كما يلي :

¹ -وليد ناجي الحياي ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ،2009،ص16.

الفصل الثاني : دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.¹

2- محددات التحليل العمودي:

يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر أهمية هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة لذا يحرص المحللون على إجراء التحليل العمودي الأكثر من فترة مالية أو لأكثر من منشأة أو في أحيان أخرى يتم إجراؤه مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه.

يوصف التحليل العمودي التغير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الأخرى المختلفة فعلى سبيل المثال يهمل التحليل العمودي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة في بند المبيعات نفسه حيث يفترض دائما أنه يساوي 100 وبالتالي لا يتم رصد التغيرات فيه من فترة إلى أخرى أو من المنشأة إلى أخرى مماثلة برغم أنه يعتبر من أهم بنود القائمة.

يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية وقد يكون ذلك في كثير من الأحيان مضللاً فعلى سبيل المثال عندما يلقي الضوء على تغير الوزن النسبي لبند من البنود فإن ذلك لا يعني بالضرورة تغير قيمة البند وإنما يكون ذلك نتيجة لتغير في قيمة المجموعة التي نسب إليها ذلك البند.²

المطلب الثاني: التحليل الأفقي

يعتبر التحليل الأفقي من أهم ما يساعد المحلل المالي على دراسة وإنجاز تحليله بشكل أفضل الذي سنتطرق إليه في هذا المطلب.

1- تعريفه :

يمكن تعريفه كما يلي:³

الهدف من التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية هو إظهار التغيرات النسبية التي طرأت على كل بند من بنود القوائم المالية خلال عدد معين من السنوات كالمبيعات والمصاريف والالتزامات والأصول الثابتة والأصول المتداولة والأرصدة النقدية ومجمل الربح وصافي الربح ويمكنك التحليل الأفقي من الحكم على تطور أداء الشركة خاصة فيما يتعلق ببنود الإيرادات والمصروفات والأرباح ويمكنك من خلال مقارنة بنود القوائم المالية عبر عدد معين من السنوات من التعرف على اتجاه هذه البنود ومعرفة التغيرات ومن ثم التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المتوقعة لهذه البنود ويساعد هذا التنبؤ في اتخاذ القرارات وأيضاً مساعدة الإدارة في عملية إعداد الموازنات التخطيطية من جهة أخرى، ومن ناحية أخرى فإن نسبة

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص166.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص103-104.

³ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2015، ص348.

الفصل الثاني : دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

التغير تمكن القارئ من اكتشاف مواطن الضعف والقوة داخل الشركة والوقوف على تطور ونمو أداء الشركة خلال السنة الماضية .

2- محددات التحليل الأفقي :

رغم ما يوصف به التحليل الأفقي من ديناميكية إلا أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف التي تؤثر على بعض استنتاجاته ويمكن إنجازها كما يلي¹:

- نقاط ضعف ناشئة عن اختيار غير ملائم لسنة الأساس وهو ما قد يشوه نتائج التحليل سواء كانت ذلك بسبب قدم السنة المستخدمة كأساس للمقارنة أو بسبب الظروف غير الطبيعية التي قد تكون تخللتها فاختيار سنة متقدمة يجب أن يأخذ بالاعتبار الظروف السريعة والمتغيرة في عصرنا الحاضر أما الظروف غير الطبيعية فقد يكون آثارا جيدة استثنائية على سنة الأساس وبالتالي فإن المقارنة بها ستعطي نتائج غير مشجعة ومن جهة أخرى قد يكون لهذه الظروف آثارا سلبية استثنائية مما قد يعكس نتائج جيدة غير حقيقية عند إجراء المقارنة وهو ما يدفع الكثير من المحللين إلى تكوين سنة الأساس بمواصفات ومعايير معينة تساعدهم في إنجاز التحليل وإجراء المقارنات اللازمة .
- نقاط ضعف ناشئة عن استخراج التغير المطلق فقط أو الاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهو ما قد يعطي نتائج غير دقيقة ومضللة.

يمكن توضيح نقاط الضعف هذه من خلال الأمثلة التالية:²

أ - اقتصار التحليل على استخراج التغيرات المطلقة :

إن اقتصار التحليل على استخراج التغيرات المطلقة قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى تحليل المحلل وتشويه استنتاجاته ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي :

أظهرت البيانات التالية المبيعات التي حققتها شركتين متنافستين خلال عامين متتاليين وأراد المحلل إجراء التحليل الأفقي لمبيعاتهما :

جدول رقم 2-1: اقتصار التحليل على استخراج التغيرات المطلقة :

	التغير النسبي	التغير المطلق	2001	2000	
الشركة العالمية	28.5%	20000	90000	70000	
الشركة العربية	12.5%	25000	22500	20000	

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص111.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ص111.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص112.

الفصل الثاني : دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

يظهر التحليل للوهلة الأولى أداء أفضل للشركة العربية حيث يظهر التغير المطلق ارتفاعا في المبيعات بـ25000 دج بينما حققت الشركة العالمية ارتفاعا في المبيعات قيمته 20000 دج لكن التغير النسبي سرعان ما يبين أن الأداء في الشركة العالمية كان أفضل منه في العربية حيث حققت ارتفاعا في المبيعات بمعدل % 28.5 بينما لم تتمكن الثانية من رفع مبيعاتها إلا بـ12.5% فقط .

ويظهر المثال كذلك أن إيجاد التغير المطلق لا يمكن للمحلل من التغلب نسبيا على مشكلة الحجم وهو ما يمكن أن يحققه من خلال إيجاد التغير النسبي .

ب - اقتصار التحليل على إيجاد التغير النسبي :

كما هو الحال في بروز نقاط الضعف الناتجة عن اقتصار التحليل على إيجاد التغير المطلق يتكرر ذلك في حالة اقتصار التحليل على رصد التغيرات النسبية ، وهو ما يوضحه المثال التالي :

في دراسة المحلل المالي على قائمة المركز الدخل تبين ما يلي :

جدول رقم (2-2): اقتصار التحليل على إيجاد التغير النسبي :

	التغير النسبي	التغير المطلق	2001	2000	
المصاريف الادارية والعمومية	100%	1000	2000	1000	
مصاريف البيع والتوزيع	100%	40000	80000	40000	

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص112.

% حيث يشير التغير النسبي إلى ارتفاع المصاريف الادارية والعمومية ومصاريف البيع بمعدل 100 بينما يشير التغير المطلق إلى أن المصاريف الادارية والعمومية قد ارتفعت بمبلغ 1000 دج فقط بينما مصاريف البيع والتوزيع قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي عندما قفزت هذه المصاريف إلى 80000 دج أي زيادة 40000 دج وهو ما يجب على المحلل أن يقوم بالتركيز عليه والبحث عن أسبابه وجدواه. من كل ما سبق تتضح أهمية أن يجمع المحلل المالي عند إجراء التحليل الأفقي بين إيجاد التغيرات المطلقة والتغيرات النسبية جنبا إلى جنب .

المطلب الثالث: التحليل المالي بالنسب .

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية من أجل الوصول إلى نتائج جيدة.

1 - تعريف التحليل المالي بالنسب :

هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وأيضا بالنسب المرجعية ويمكن تقييم الموقف على ضوء عملية المقارنة¹.

2 - أسس التحليل المالي بالنسب :

هنالك مجموعة من الأسس يجب أن توضع عند استخدام التحليل المالي وهي¹:

¹ - أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص151.

أولاً: وضح أهداف التحليل المالي :

أن تشابك وتداخل النسب المالية من الأمور التي تستوجب من اختيار النسبة التي تلائم الهدف المطلوب في التحليل المالي وهذه تعمل على تزويد المعلومات للمحلل المالي حسب المطلوب.

ثانياً: تركيب النسب المالية بطريقة واضحة منطقية :

أ - يجب أن تكون النسب المالية منطقية وعلاقتها مع الأرقام بشكل واضح.

ب - استخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة مع بعضها البعض .

ج - يجب أن تكون ذو علاقة تطبيقية مع النسب ومقامها .

د - تفيد النسب المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى.

3- أنواع النسب :

الهدف من هذه النسب هو الحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول بصورة فعالة وذلك لانتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة ودائتيها.

1-3: نسب السيولة: تشمل هذه النسب مايلي:²

أ - نسب التداول = الموجودات / المطلوبات المتداولة .

ب - نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - المخزون / المطلوبات المتداولة.

ج - نسبة النقدية = الموجودات النقدية وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة.

تشير هذه النسب إلى مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائتيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات .

2-3: نسب النشاط: تنقسم هذه النسب إلى مجموعتين :

أ - نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة وتشمل مايلي :

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / رصيد المدينين.

متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الذمم المدينة .

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد المخزون .

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 360 / معدل دوران المخزون .

معدل دوران الذمم الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين .

متوسط فترة الائتمان = 360 / معدل دوران الذمم المدينة .

معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / رصيد صافي رأس المال العامل .

ب - نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل: أهم هذه المعدلات مايلي :

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات / جملة الموجودات .

معدل دوران الموجودات العاملة = صافي المبيعات / جملة الموجودات- الموجودات غير العاملة

معدل دوران الموجودات الملموسة = صافي المبيعات / جملة الموجودات- الموجودات غير الملموسة.

¹ - أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص153.

² - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص44-50.

الفصل الثاني : دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال وتضم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو مفعولا أو أكثر مما ينبغي.

3-3: نسب هيكل رأس المال: تشمل النسب التالية:¹

نسبة الديون /الموجودات = جملة الديون /جملة الموجودات.

نسبة تغطية الفوائد = صافي التشغيل /الفوائد المدفوعة.

نسبة خدمة الديون = صافي الربح التشغيلي /الفوائد المدفوعة - القسط المستحق خلال العام من الديون /1- معدل ضريبة الدخل .

فترة استرداد القرض = النقدية ومايعادلها - الفوائد المدفوعة - توزيعات الأرباح /قيمة القرض.

نسبة التغطية الشاملة = صافي الربح قبل الضريبة والفوائد + الاستهلاكات + الأرباح /الفوائد المدفوعة + أقساط القروض المستحقة السداد /1- معدل ضريبة الدخل + الدفعات الادارية.

تبرز أهمية هذه النسب إلى مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل أي مدى اليسر المالي .

3-4: نسب الربحية: تشمل مايلي:²

أ - هامش الفائدة = الفوائد الدائنة - الفوائد المدبنة /الأصول العاملة

ب - هامش صافي الربح من الفوائد = صافي الربح بعد الضرائب /الفوائد الدائنة .

ج - درجة استخدام الأصول = الفوائد الدائنة /الأصول .

د - العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب /الأصول .

ويسمى هذا العائد أحيانا العائد على الاستثمار حيث يستخدم للحكم على كفاءة الادارة في استغلال الأصول .

هـ - العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة /حقوق الملكية .

ويسمى العائد على حقوق الملكية أحيانا العائد على القيمة المضافة.

تبرز أهمية هذه النسب إلى تحقيق أكبر معدل للربحية والتي تعتبر محصلة نهائية لعدد من العمليات والقرارات.

3-5: نسب السوق: تضم هذه المجموعة من النسب مايلي:³

أ - عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة /عدد الأسهم العادية .

ب - توزيعات السهم العادي = التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين /عدد الأسهم العادية .

ج - نسبة توزيع الأرباح = توزيعات السهم العادي /عائد السهم العادي .

د - نسبة حجز الأرباح = 1- توزيعات السهم العادي .

¹ - محمد مطر التحليل المالي والائتماني ، مرجع سبق ذكره ، ص 50-52.

² - زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 276-277.

³ - محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني ، مرجع سبق ذكره ، ص 52-55.

- هـ- نسبة النمو = العائد على حقوق المساهمين * نسبة حجز الأرباح.
- و- ربع السهم العادي = توزيعات السهم العادي / السعر السوقي للسهم .
- ت - معدل الرسملة = عائد السهم العادي / السعر السوقي للسهم .
- ث - مضاعف السعر السوقي للسهم = السعر السوقي للسهم / عائد السهم العادي .
- ك - القيمة الدفترية للسهم العادي = جملة حقوق المساهمين العاديين / عدد الأسهم العادية .
- تشير هذه النسب إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح بصفة دائمة.

المبحث الثالث : القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية .

للقرار المالي تأثير كبير في المؤسسة الاقتصادية لذلك على صانع القرار الفهم الدقيق له ومختلف المراحل التي يمر بها للوصول إلى أنسب الحلول التي تخدم المؤسسة.

المطلب الأول : تعريف القرار وأنواعه :

1 - تعريف القرار: يعرف كما يلي¹:

هو اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة.

كما يعرف أيضا بأنه ذلك التصرف الشعوري الذي يرمي إلى اختيار أو استعمال أحسن وسيلة للوصول إلى غايتها أو استخدامها لتحقيق هدف ما .

2 - أنواع القرارات :

يمكن تصنيف القرارات إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي كما يلي²:

1-2 القرارات الاستراتيجية: ويقصد بها القرارات التي تتعامل مع التخطيط طويل الأجل وتسمى أيضا بالقرارات التخطيطية .

2-2: القرارات التشغيلية: وهي القرارات اللازمة للتعامل مع المشاكل المتعلقة بتنفيذ خطط المنشأة للقيام بعمليات الإنتاج والبيع .

2-3: القرارات الادارية: يقصد بها القرارات التي تتعلق بالهيكل التنظيمي والموارد والاستخدامات وتحقيق أقصى كفاية وبشكل عام فإن القرارات الاستراتيجية تستلزم معرفة ومعلومات كافية بشأن اتجاهات السوق والاتجاهات الاقتصادية العامة .

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات .

لعملية اتخاذ القرارات ستة مراحل هي كما يلي³:

¹ - حسين بلعجوز ، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، بدون طبعة ، 2009، ص 98-99.

² - سليمان مصطفى الدلاهمة ، المحاسبة الإدارية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 115.

³ - فريد كورتل ، خالد خطيب ، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات ، زمزم ناشرون وموزعون ، الأردن ، الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 120-122.

1 - المرحلة الأولى :مرحلة تشخيص المشكلة محل القرار :

ويعني التعرف على المشكلة وتحديد أبعادها وتحري السبب الرئيسي لظهورها ومعرفة أعراضها وآثارها وتتألف المرحلة من ثلاث خطوات مرتبة زمنيا وهي إدراك المشكلة ،وتحديد الأهداف وفهم المشكل .

2 - المرحلة الثانية : مرحلة تحديد البدائل :

عمليا يجب تحديد البدائل التي ليس لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد أمام متخذ القرارلذا فإن هذه المرحلة تتطلب القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل إيجاد الحلول خاصة الجديد منها .

3 - المرحلة الثالثة : مرحلة تقييم البدائل :

تتضمن تحديد النتائج لكل بديل وتكلفة كل بديل بناء على معايير فنية واقتصادية واجتماعية محددة وبعد ذلك يقوم متخذ القرار بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض .

4 - المرحلة الرابعة : مرحلة اختيار البديل الأمثل :

يقع الاختيار على البديل المناسب من وجهة نظر متخذ القرار وذلك باختيار البديل الأكثر كفاية من ناحية استغلال الموارد والسرعة المطلوبة والوقت المناسب .

5 - المرحلة الخامسة : تنفيذ القرار :

وتعد هذه المرحلة تابعة للمراحل الأخرى السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي بجعل القرار واقعي وملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار وهذا يتطلب دورا مهما من متخذ القرار لإنجاح تنفيذ القرار .

6 - المرحلة السادسة : مرحلة المتابعة والملاحقة والمراقبة :

تتطلب هذه المرحلة من متخذ القرار متابعة تنفيذ القرار عن طريق التوجيه الذي يمارسه على عمل رؤوسيه المنفذين وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ .

المطلب الثالث : القرارات المالية .

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على القرارات وخاصة منها المالية .

1- تعريفها :

تعرف القرارات المالية على أنها هي اختيار البديل الأمثل من بين العديد من الموافق المالية والذي يترتب على زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية .

2- خصائصها :

- إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذا أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات .

- إن نتائج القرارات لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة .

- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات .¹

3- أنواع القرارات المالية :

3-1 :قرارات الاستثمار: هي قرارات تعني باختيار البديل الأمثل فيما يخص الاستثمارات التي تعمل على تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال العوائد .²

3-1-1: أنواع قرارات الاستثمار:

يمكن تصنيف قرارات الاستثمار حسب البعد الزمني إلى قصيرة الأمد وطويلة الأمد كما يلي:³

أ - القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد :تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل أن الجزء الأكثر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وفقراتها لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدهما .

¹ - كرليفة خيرة ،دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية ،مذكرة ماستر ،تخصص تدقيق ومراقبة التسيير ،جامعة عبد

الحميد ابن باديس ، مستغانم ،الجزائر ،2018، ص35

² - سنوسي لمياء ،دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة ماستر ،تخصص مالية وجبابة ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،الجزائر ،2015، ص70.

³ - سنوسي لمياء ،مرجع سبق ذكره ،ص71-72.

الفصل الثاني : دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

ب - القرارات الاستثمارية طويلة الأمد: تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأمد والمتمثل في الاستثمار في الموجودات الثابتة وتشمل مثل تلك القرارات عملية اختيار الموجودات وكيفية الإنفاق ثم مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات الحالية من حيث تجسيدها وتوسيعها مثلاً شراء موجودات جديدة بغرض زيادة القدرة الإنتاجية الحالية أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة .

2-3 :قرارات التمويل :للتمويل أهمية كبيرة في خدمة المشاريع الاستثمارية وتنمية المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد الوطني حيث أدت عملية التمويل إلى ظهور مؤسسات مالية مثل البورصات التي ساهمت بدورها في التوسع وتنوع مصادر التمويل الداخلي والخارجي ، يعرف القرار التمويلي بأنه تحصيل الأموال اللازمة للمؤسسة بشروط مناسبة مع أهدافها .

نستخلص أن التمويل أسلوب للحصول على المبالغ التي تحتاج إليها المؤسسة في الوقت المناسب وبالحجم المناسب وبأدنى تكلفة ممكنة وعموما قرارات التمويل تعني باختيار الهيكل المالي الأمثل ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية خلال فترة زمنية معينة بحيث يوجد نوعين من القرارات التمويلية :

- قرارات تعنى بتحديد المزيج الملائم للتمويل قصير وطويل الأجل وهو من أهم القرارات التي تؤثر على الربحية والسيولة .

- قرارات تعنى بتحديد أيهما أكثر منفعة للمؤسسة القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل في وقت محدد من خلال الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة .

3-2-1 : مصادر التمويل : هنالك ثلاث مصادر للتمويل :

أ - التمويل الذاتي :

والذي يمثل القاعدة الأساسية لتمويل الاحتياجات المالية .

ب - الرفع من رأس المال :

والذي يعتبر من أهم وسائل التمويل ويتوقف ذلك على المؤسسة بسوق المال .

ج - اللجوء إلى الاستدانة :

وهو المصدر الأكثر استخداماً في تمويل الاحتياجات المالية قصيرة الأجل وتوفير السيولة الآنية.

خلاصة:

تمثل القوائم المالية وسيلة تبسيط لعرض البيانات الواردة في المستندات والسجلات المحاسبية بشتى أنواعها بحيث يعبر عن نتائجها في صورة مالية تساعد مستخدميها لاستنتاج قدر كبير من المعلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة .

تعد القوائم المالية السنوية المنشورة للمؤسسات والشركات أحد أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها من حيث توفر الفرصة المتكافئة للأطراف المعنية بهذه القوائم للحصول على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ مختلف القرارات المالية في تحصيل الأموال اللازمة للمؤسسة بشروط مناسبة تتفق مع أهدافها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة .

الفصل الثالث

دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين، تمت محاولة إعداد دراسة حالة لدور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في إحدى المؤسسات الجزائرية وهي مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية، والتي سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل حسب ما تم توفيره من معلومات، وذلك لتحديد دور القوائم المالية في المساهمة في اتخاذ القرارات المالية ولذلك سيتم عرض مجموعة من القوائم المالية وتحليلها واستنتاج مختلف المعطيات من خلال نتائج التحليل المالي .

من خلال هذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بميدان الدراسة .

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة .

المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية للمؤسسة .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

المبحث الأول: نظرة عامة للمؤسسة .

سنتاول في هذا المبحث التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ونشاطاتها والهيكلة التنظيمية لها .

المطلب الأول : تقديم مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية.

اتحاد التعاونيات الفلاحية تقع في مدينة مستغانم ،يرجع تاريخ تأسيسها إلى 1960، كانت تابعة آنذاك إلى تعاونية الحبوب بغليزان لتصبح بعد ذلك وحدة منفصلة تحت وصايا الديوان الجزائري للحبوب وهذا ابتداء من 1977/06/01 ثم إصدار اعتمادها بتاريخ 1977/05/23 تحت رقم 26-442.

كما توظف المؤسسة 117 عاملا موزعين على النحو التالي :

إطار سامي 05، إطار 26، مراقب عمال 54، تنفيذ 32، 5.98 من القوى العاملة هم نساء (7 عاملات)

هرم الأعمار تظهر غلبة الأربعينات والخمسينات موزعين على النحو التالي :

29.05% الجيل تحت 30 سنة 34 عاملا بنسبة

الجيل ما بين 30 و40 سنة 57 عامل بنسبة 48.71%

%الجيل ما فوق 50 سنة 26 عامل بنسبة 22.22

و25.64% من مجموع القوى العاملة 30 عاملا لهم أكثر من 30 سنة أقدمية في المؤسسة كما أن في إطار جهاز

المساعدة على الإدماج المهني وتطبيقا لتعليمات المديرية العامة للديوان الجزائري للحبوب وفرت المؤسسة في

خلال المرحلة ما بين 2009-2013، 30 منصب شغل دائم في مختلف التخصصات للشباب خريجي الجامعة

ومعاهد التكوين المهني .

الإطار القانوني :

تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري .

المطلب الثاني : نشاطات المؤسسة ، مقرها ، رأسمالها ، آليات الاتصال بها .

نشاطها الرئيسي هو التكفل بتفريغ بواخر الشعير والقمح بنوعيه الصلب واللين المستورد من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب القابلة للاستهلاك مع العلم أن قدرته التخزينية هي :

600.000 قنطار موزعة بين وحدتين: مخازن الوحدة المينائية ب 300.000 قنطار ومخازن الوحدة الرئيسية ب 300.000 قنطار والبذور المصدرة المخصصة لتموين الوطن وإنشاء رصيد منقول للمخزون الأمان ، بالإضافة إلى استلام وتخزين وتعليب وترويج الحبوب والخضر الجافة والمواد المشتقة الناجمة عن الاستيراد أو المخصص للتصدير عبر ميناء مستغانم إلى معالجة نوعية المنتوجات الموردة إلى تعاونيات الحبوب والخضر الجافة أو كل مشتري آخر مهما كان تخصيص هذه المنتوجات بما في ذلك تلك التي يتم تسليمها إلى المستهلكين ، فهي تعمل بقدر المستطاع على وضع الوسائل والمعدات بطريقة مباشرة مشتركة من أجل تحقيق الأهداف التي يعجز كل منخرط على تحقيقها بواسطة وسائله الخاصة والتي تتمثل في تزويد مطاحن ولاية مستغانم بمادة القمح المدعم من قبل الدولة بنوعيه الصلب واللين ، فضلا عن تزويد التعاونيات المجاورة الأخرى ، أما مادة الشعير فهي موجهة لوحدة صناعة تغذية الأنعام بمستغانم وكذا نوادي الفروسية بنفس الولاية وبحث دراسة وخلق كل الوسائل التقنية والصناعية والتجارية لفائدة منخرطيه .

المقر الاجتماعي :

الديوان الجزائري للحبوب بوهران .

رأسمالها الاجتماعي :

900.000.00

آليات الاتصال بها :

يمكن الاتصال بها بعدة طرق إما عن طريق :

العنوان العادي : طريق القمم ص. ب رقم 476 مستغانم .

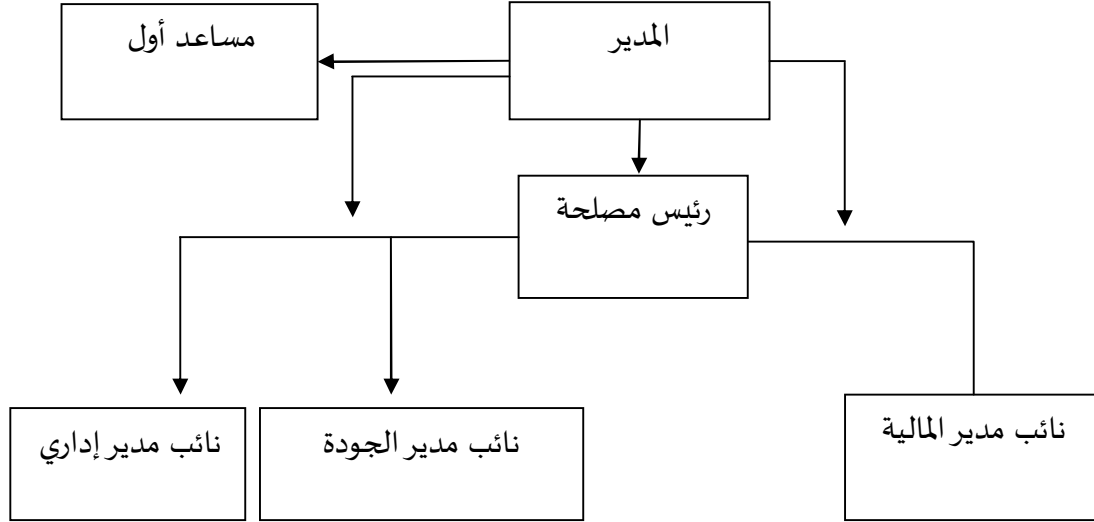
أرقام الهاتف : 045.20.20.40/045.20.28.40.

أرقام الفاكس : 045.20.20.62.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

يعتبر الهيكل التنظيمي لاتحاد التعاونيات الفلاحية أحد المخططات التي تساعد في تقييم العمال وتحديد الوظائف وترتيبها حسب السلم الاداري من حيث تباين مختلف المصالح .

الشكل رقم (1-3) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية :



الإدارة والوسائل العامة	مصلحة الصيانة	مصلحة الأمن	مصلحة الجودة	مصلحة الاستغلال
مصلحة المحاسبة	رئيس مصلحة تقني	رئيس مصلحة	قسم حماية	رئيس الاستغلال
المصلحة الاجتماعية	سامي ميكانيكي	الوقاية والأمن	الحبوب	رئيس مركب
مصلحة الوسائل العامة	رئيس مصلحة	رئيس مجموعة	قسم التحليل	مراقب أشغال البناء
مهندس في الإعلام الآلي	المخزن الرئيسي	الوقاية والأمن		رئيس وحدة التخزين
رئيس مصلحة العبور	تقني سامي	منشط في النظافة والأمن		رئيس قسم محاسبة المادة
موزع المكالمات الهاتفية	مسؤول صيانة السيارات	عون الوقاية والأمن		عامل يدوي
عاملة النظافة	ميكانيكي الآلات سائق			

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

شرح المصالح :

المدير: يعتبر المدير المسؤول الأول والأخير وتعود إليه مسائل اتخاذ القرارات ودراسة كل القضايا ورسم السياسة العامة من التخزين ومراقبة نشاط الوحدة وكذلك تسيير وتوجيه رؤساء المصالح لمساعدتهم على تنفيذ مهامهم .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

وينصب هذا الأخير عن طريق المديرية العامة ، ويتم إقالته عن طريق هذه الأخيرة والتعاونية الفلاحية تتكون بدورها من عدة مصالح ونيابات متمثلة فيما يلي :

نائب مدير المالية :

ويتمثل دوره في إستلام الفاتورات والوثائق التي تثبت وتبين العمليات التي قامت بها الوحدة وكذلك تسديد مبالغ هذه الفاتورات ومراقبة التحركات برصيد البنك .

نائب مدير الجودة :

حيث يقوم بتخزين الحبوب وحفظها وحمايتها من جميع الخواطر التي تتمثل هذه الأخيرة في الحشرات والتحليل المستمر .

نائب مدير مالي : ومن مهامه :

- رسم مخطط لتسيير المسار المهني .
 - تسيير الموارد البشرية والمتابعة القانونية .
 - يهتم ويتابع المكاتب وأدواتها في المؤسسة .
 - يساعد اللجنة في تسيير الاجتماعية .
- الأمانة العامة : تعمل على استقبال البريد الوارد وتسجيل كل الوثائق الصادرة والواردة من المديرية العامة وتوجيه قرارات المدير إلى الميادين الخاصة بنشاطات العمل والتخزين والتنسيق بين المدير ورؤساء المصالح وتنظيم الاجتماعيات من أجل السير الحسن داخل المؤسسة .
- الإدارة والوسائل العامة : تتكون من مجموع المصالح كالاتي :
- مصلحة المحاسبة : وتتكون من 3 محاسبين حيث يتمحور دورهم في جمع المعلومات المحاسبية وتسجيلها ومراقبتها ، وتوجيه حسابات المحاسبة وهذا بعد إنشاء الميزانية السنوية الافتتاحية والختامية .
 - مصلحة الشؤون الاجتماعية : هذه المصلحة تتكفل بملفات حوادث العمل ، توفيقات العمل لأسباب مرضية وسداد التكاليف الطبية .
 - يباشر على تصفية حساب ملفات المتقاعدين .
 - يتبع الأجهزة الطبية ويضمن تصرف الطب الاجتماعي للعمال .
- مصلحة الوسائل العامة :
- تشرف على ملفات التأمين وعلى مسؤولية الحفاظ على المكاتب والوسائل الأخرى الموجودة بالمؤسسة .
 - وضع قوائم للحاجيات وتسليمها للمورد لجلب المستلزمات من المكاتب الغير .
 - مراقبة وتسيير المخازن المادة الأولية الموردة لتجنب نفاذها في المخازن والسهر على سلامة مختلف وسائل الاتصال مثل الهاتف ، الفاكس ، ...
 - ضمان تنظيف البيانات والمساحات الخضراء في الشركة والإشراف على تسيير مرائب السيارات ووضع الحاجات الدورية وتوجيه السائقين الذين لديهم مهام خارج المؤسسة .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

- متابعة حالة الاستهلاك وتنظيم فواتير الغاز والكهرباء وكذا إعداد الميزانية للدوائر وتقديمها للسلطة السلمية .
قسم الإعلام الآلي : يسهم على شبكة الإعلام الآلي وتطوير ثقافة المعلومات داخل المؤسسة لتسهيل العمل والبحث والسرعة في التنفيذ .

مصلحة العبور : يتمثل دور هذه المصلحة في :

التخليص الجمركي وذلك بالترخيص بدخول المنتج (الحبوب) ومعاينته وتحديد جودته والتصريح باستيراده .
موزع المكالمات الهاتفية : يقوم هذا بالتنسيق بين جميع المصالح ومتطلباتها وذلك باستقبال المكالمات الداخلية وتحويلها حسب الطلب وكذلك ، استقبال المكالمات الخارجية والتعامل معها ، والسهر على التسيير الحسن داخل المؤسسة .

عامل النظافة : تقوم بتنظيف جميع المكاتب والمحافظه عليها والحفاظ الجيد والنوعي على العتاد .

مصلحة الصيانة : يتمثل دور هذه المصلحة في :

- مراقبة نشاط المصالح التي تشملها مسؤولياتها .
- تؤمن الصيانة والمحافظه على الوسائل ضد الحريق .
- تطبيق صيانة وقائية لتجنب الوقوع في الخسائر .
- ضمان الصيانة والحفاظ الجيد على الممتلكات .

وتحتوي هذه المؤسسة على مجموعة من العمال موضحين حسب وظائفهم كالاتي :

-رئيس مصلحة تقني سامي : وهو المسؤول على جميع آلات المؤسسة وصيانتها ومراقبتها وكذلك مسائل الكهرباء وغيرها .

- ميكانيكي : ويقوم بصيانة جميع الأعطال التي تصيب الآلات والمحركات .

-رئيس مصلحة مخزن رئيسي : يقوم رئيس المصلحة بتخزين جميع احتياجات المؤسسة من قطع غيار والأدوات الكهربائية...، وتتعامل هذه المصلحة مع مصلحة الصيانة لتلبية حاجياتها ومتطلباتها .

- تقني سامي في الإلكترونيك : ويقوم بصيانة ومراقبة جميع الآلات والمحركات الإلكترونية والكهربائية .

مسؤول صيانة السيارات : وهو مسؤول عن صيانة سيارات المؤسسة والتكفل بجميع عوامل السيارات الخاصة بالوحدة.

ميكانيكي الآلات : ويقوم بصيانة آلات المؤسسة تصليح أعطائها لعدم الوقوع في المشاكل التي تعيق عمل المؤسسة .

سائق : ومهامه متمثلة في :

الإستجابة لمتطلبات المصلحة وتلبية حاجياتها وذلك بالقيام بالخروج مع العمال لقضاء حاجات المؤسسة مع الأفراد والموردين والمؤسسات المتعامل معها .

مصلحة الأمن : يتمثل دورها في مراقبة دخول وخروج الشاحنات وكذلك مراقبة العمال وإثبات مزاوله عملها ، كذلك ضمان الأمن داخل المؤسسة كما تحتوي هذه المصلحة على أعوان ومنشطين ورؤساء مجموعات وهم كالتالي :

رئيس مصلحة الأمن والوقاية : ويقوم بتحديد مهام كل عون أمن ووقاية ومراقبتهم على حسن سير عملهم المتمثل في حماية العمال من المخاطر وحرص الأمن على المؤسسة وعلى وسائل العمل .

رئيس مجموعة الوقاية والأمن : ويتمثل مهامه في :

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

مراقبة دخول وخروج العمال والبضائع المحملة .
يؤمن الصيانة والمحافظة على الوسائل ضد الحريق .
منشط في النظافة والأمن : ويقوم هذا الأخير ب :
الحرص على نظافة المساحة والتكفل بالمساحات الخضراء والمحافظة عليها وتوفير الأمن داخل المؤسسة .
عون الوقاية الأمن : وتتمثل مهامه في :
توفير الأمن داخل المؤسسة .
مراقبة العمال عند دخولهم وخروجهم من المؤسسة والبضائع المحملة .
المحافظة على ممتلكات المؤسسة وعلى الوسائل ضد الكوارث .
مصلحة الجودة : تقوم هذه المصلحة على مراقبة البضائع المخزنة بالمؤسسة والمحافظة عليها وتحديد مدة تخزينها .
كما تحتوي على قسمين :
قسم حماية الحبوب : ودورها يتمثل في حفظ الحبوب لأقصى مدة من الحشرات .
قسم التحليل : ويقوم هذا القسم بتحليل البضائع المخزنة وتحديد نوعيتها ومدة صلاحيتها .
مصلحة الاستغلال : وتقوم هذه المصلحة بإدخال البضائع وتخزينها ثم إعادة توزيعها حسب مهام المؤسسة ،
وتتكون هذه المصلحة من رؤساء ومحاسبين ومراقب وهم كالاتي :
رئيس الاستغلال : وهو المسؤول عن المصلحة بحيث يقوم بالتحكم في جميع عمال المصلحة وتحديد مهام
ووظيفة كل العمال كما يحرص على تنظيم وتسيير المؤسسة على أحسن مايرام .
رئيس المركب : وترتكز مهامه على استقبال البضائع الآتية عبر البواخر من الخارج وإفراغها بحيث يقع المركب
بالميناء .
رئيس وحدة التخزين : بحيث يقوم هذا الأخير بالتخزين فقط والمحافظة على المخزونات لأقصى مدى .
رئيس قسم محاسبة المادة : يقوم بتسجيل جميع البضائع الآتية من المركب والخارجة من المؤسسة والتدقيق
الجيد في الحسابات .
مراقبة أشغال البناء : ويتمثل دوره في مراقبة البناءات الخاصة بالمؤسسة والمركب والتكفل بجميع الترميمات .
عامل يدوي : يقوم بجميع الأعمال اليدوية الخاصة بالمركب والوحدة والتفريغ ، وكذلك تنظيف المخازن وإلى غير
ذلك .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

المبحث الثاني : القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية :

تعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة لأداء أي مؤسسة خاصة إذا كانت تتميز بالشفافية والمصداقية .

وسوف نقوم في هذا المبحث إلى عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية في المطالب التالية

المطلب الأول : الميزانية

الجدول رقم (3-1) : ميزانية المؤسسة (الأصول) :

2017	2018			
القيم الصافية	القيم الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	القيم الخامة	الأصول
				الأصول غير الجارية
				فارق الشراء
51480.00	51480.00		51480.00	التثبيات غير المادية
				التثبيات المادية
44810.00	44810.00		44810.00	أراضي
		7248156.24	7248156.24	مباني
814833124.05	883531816.00	554923004.16	1438454820.16	تثبيات مادية أخرى
				تثبيات ممنوح امتيازها
				تثبيات جاري إنجازها
				التثبيات المالية
				السندات الموضوع موضع المعادلة
29410399.85	29410399.85	3868000.00	33278399.85	المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة
				سندات أخرى

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

				مثبتة
				القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
				ضرائب مؤجلة على الأصول
844339813.90	913038505.85	566039160.40	1479077666.25	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية
11093150.00	10979582.51		10979582.51	المخزونات الجارية إنجازها
				الديون الدائنة استخدامات مماثلة
2077723862.13	2049976142.72	1568381.00	2051544523.72	الزبائن
43625197.60	89696624.06		89696624.06	المدينون الآخرون
2864528.20	4156981.95		4156981.95	الضرائب
				الأصول الجارية الأخرى
				الموجودات وما يماثلها
				توضيفات وأصول مالية أخرى
12892614.71	12445646.40		12445646.40	الخزينة
2148199352.64	2167254977.64	1568381.00	2168823358.64	مجموع الأصول الجارية
2992539166.54	3080293483.49	567607541.40	3647901024.89	المجموع العام للأصول

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

الجدول رقم (2-3): ميزانية المؤسسة (الخصوم):

2017	2018	الخصوم
		الأموال الخاصة
900000.00	900000.00	رأس المال الصادر
		رأس المال غير المطلوب
339437334.35	353288491.66	العلاوات والاحتياطات
		فارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
39402471.33	3471521.36	النتيجة الصافية
(50072048.45)	(34933762.74)	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى - ترحيل من جديد
329667757.23	322726250.28	المجموع 1
		الخصوم غير الجارية
288138470.14	337133077.60	القروض والديون المالية
		الضرائب المؤجلة والمرصود لها
		الديون الأخرى غير الجارية
391148665.66	430625717.61	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
679287135.80	767758795.21	مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية
1981978419.15	1970764448.77	الموردون والحسابات الملحقة
		الضرائب
1605854.36	19043989.23	الديون الأخرى
		خزينة الخصوم
1983584273.51	1989808438.00	مجموع الخصوم الجارية
2992539166.54	3080293483.49	المجموع العام للخصوم

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المطلب الثاني : جدول حساب النتائج
 الجدول رقم (3-3) : جدول حساب النتائج للمؤسسة :

2017	2018	
300085947.08	177325090.87	رقم الأعمال
		تغير المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
		الإنتاج المثبت
		إعانات الاستغلال
300085947.08	177325090.87	إنتاج السنة المالية
(11897848.76)	(10716620.18)	المشتريات المستهلكة
(120495539.71)	(35290579.74)	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
(132393388.47)	(46007199.92)	استهلاك السنة المالية
(167692558.61)	(131317890.95)	القيمة المضافة للاستغلال
(122725321.82)	(117607283.57)	أعباء العاملين
(253523.74)	(156674.00)	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
44713713.05	13553933.38	الفائض الخام للاستغلال
77814656.25	71422269.16	المنتجات العملية الأخرى
/	(87841.34)	الأعباء العملية الأخرى
(99808848.37)	(85138054.90)	المخصصات للاهتلاكات
16682952.21	5680785.19	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
39402473.14	5431091.49	النتيجة العملية
		المنتجات المالية
(1.81)	(1959570.13)	الأعباء المالية
(1.81)	(1959570.13)	النتيجة المالية
39402471.33	3471521.36	النتيجة الجارية قبل الضرائب
		الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية
		الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
394583555.54	254428145.22	مجموع منتجات الأنشطة العادية

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

(355181084.21)	(250956623.86)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
39402471.33	3471521.36	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		عناصر غير عادية (منتجات)
		عناصر غير عادية (أعباء)
		النتيجة غير العادية
39402471.33	3471521.36	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المطلب الثالث : جدول تدفقات الخزينة

ملاحظة :

هذا المطلب يحتوي على جدولين فقط هذا لا يعني أنهما ناقصان إنما محتواهما محصورا في هذا المضمون .

الجدول رقم (3-4) : جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة :

2017	2018	
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
275395016.97	240356648.36	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
(292800663.4)	(185441578.78)	المبالغ المدفوعة للموردين والعملاء
(17639292.43)	(22235124.23)	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
(500000.00)	(1292453.75)	الضرائب عن النتائج المدفوعة
(35544938.90)	31387491.60	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
212774.75	21159.14	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
(35332164.15)	31408650.74	صافي التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
		تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

(6499423.21)	(7029634.97)	المسحوبات عن اقتناء التثبيات المادية أو غير المادية
		التحصيلات عن عمليات بيع التثبيات مادية أو غير مادية
		المسحوبات عن اقتناء التثبيات المالية
		التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مالية
		الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
(6499423.21)	(7029634.97)	تدفقات أموال الخزينة المتأتية أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
		التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم
		الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
		التحصيلات المتأتية من القروض
(2250000.00)	(24825984.08)	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
(2250000.00)	(24825984.08)	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
		تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
(44081587.36)	(446968.31)	تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
56974202.07	12892614.71	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
12892614.71	12445646.40	أموال الخزينة ومعادلاتها عند اختتام السنة المالية
(44081587.36)	(446968.31)	تغير أموال الخزينة
(26509856.00)	8974125.00	المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المطلب الرابع : جدول تغيرات الأموال الخاصة

الجدول رقم (3-5): جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة :

الاختياطات والنتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الاصدار	رأسمال المؤسسة	
289365285.90				900000.00	رصيد في 31 ديسمبر 2017
					تغير الطريقة المحاسبية
					تصحيح الأخطاء الهامة
					إعادة تقييم التثبيات
					الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في حساب النتائج
					الحصص المدفوعة
					زيادة رأس المال
39402471.33					صافي نتيجة السنة المالية
328767757.23				900000.00	رصيد في 31 ديسمبر 2017
					تغير الطريقة المحاسبية
					تصحيح الأخطاء الهامة
					إعادة تقييم التثبيات
					الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات النتائج
(10413028.31)					الحصص المدفوعة
					زيادة رأس المال
					صافي نتيجة السنة المالية
321826250.28				900000.00	رصيد في 31 ديسمبر 2017

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية .

المطلب الأول : تحليل الميزانية المالية .

1- إعادة عرض الميزانية طبقاً لأغراض التحليل المالي :

1-1: إعداد الميزانية المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية:

الجدول رقم (3-6): الميزانية المالية للمؤسسة (خصوم):

2017/12/31	2018/12/31	الخصوم
900000	900000	الأموال الخاصة رأس المال الصادر
339437334.35	353288491.66	رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطيات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة
39402471.33 (50072048.45)	3471521.36 (34933762.74)	النتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة الأخرى
329667757.23	322726250.28	المجموع (1)
288138470.14	337133077.60	الخصوم الغير الجارية القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى الغير الجارية
391148665.66	430625717.61	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا الموردون والحسابات الملحقه
679287135.8	767758795.21	مجموع الخصوم الغير الجارية
1981978419.15	1970764448.77	الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقه ضرائب
1605854.36	19043989.23	ديون أخرى خزينة الخصوم

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

1983584273.51	1989808438	مجموع الخصوم الجارية
2992539166.54	3080293483.49	المجموع العام للخصوم

الجدول رقم (3-7) : الميزانية المالية للمؤسسة (الأصول) :

2017/12/31	2018/12/31	الأصول
		الأصول غير الجارية
		فارق الشراء
51480.00	51480.00	التثبيات غير المادية
814877934.05	883576626	التثبيات المادية
44810.00	44810.00	أراضي
		مباني
814833124.05	883531816.00	تثبيات مادية أخرى
		تثبيات ممنوح امتيازها
		تثبيات جاري إنجازها
29410399.85	29410399.85	التثبيات المالية
		السندات الموضوعه موضع المعادلة
29410399.85	29410399.85	المساهمات الأخرى والحسابات الملحقه
		سندات أخرى مثبتة
		القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
		ضرائب مؤجلة على الأصل
844399813.9	913038505.85	مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
11093150.00	10979582.51	المخزونات الجارية إنجازها
2124213587.93	2143829748.73	الديون الدائنة - الاستخدامات المماثلة
2077723862.13	2049976142.72	الزبائن
43625197.60	89696624.06	المدينون الآخرون
2864528.20	4156981.95	الضرائب
		الأصول الجارية الأخرى
12892614.71	12445646.40	الموجودات وما يماثلها
		توظيفات وأصول مالية أخرى
12892614.71	12445646.40	الخزينة
2148199352.64	2167254977.64	مجموع الأصول الجارية
2992599166.54	3080293483.49	المجموع العام للأصول

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

	<u>الخزينة - الخصوم:</u>		<u>الخزينة - أصول:</u>
	الخزينة	12445646.40	الخزينة
	مجموع الخزينة - الخصوم	12445646.40	مجموع الخزينة - أصول

المصدر: من إعداد الطالبتان .

2- مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة :

1-2: مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية :

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (3-9): حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة .

البيان	2018
الأموال الدائمة	116035257.97
الأصول الثابتة	913038505.85
رأس المال العامل الصافي	247314065.12

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب حيث بلغ سنة 2018 مبلغ 247314065.12 وهو ما يعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة كما يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة .

2-2: مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية :

_ رأس المال العامل :

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة .

$$\text{رأس المال العامل الوظيفي} = 913038505.85 - 1160352570.97 = \mathbf{247314065.12}$$

نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي موجب وهذا يدل على أن الموارد الثابتة قادرة على تمويل الاستخدامات الثابتة .

_ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال :

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = أصول متداولة للاستغلال - خصوم

متداولة للاستغلال .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

$$\text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} = 197076448.77 - 2065112707.18 = 1868036258.41$$

_ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{أصول متداولة خارج الاستغلال} - \text{خصوم متداولة خارج الاستغلال} .$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} = 0 - 89696624.06 = 89696624.06 .$$

_ احتياجات رأس المال العامل :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} + \text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} .$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = 89696624.06 + 1868036258.41 = 1957732882.47 =$$

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب وهذا ما يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها .

_ الخزينة الصافية :

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم} .$$

$$\text{الخزينة الصافية} = 0 - 124455646.40 = 124455646.40$$

نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا يدل على أن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة .

التعليق :

نلاحظ من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة موجبة وان الخزينة الصافية موجبة وهذا مما يعني بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال تمول الأصول الثابتة وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير على توازن في الهيكل المالي للمؤسسة وكذلك الخصوم المتداولة قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها .

3- النسب المالية لميزانية مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية :

3-1 : نسب السيولة :

_ نسبة التداول :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} .$$

الجدول رقم (3-10) : حساب نسبة التداول للمؤسسة :

البيان	2018
الأصول الجارية	2167254977.64
الخصوم الجارية	1989808438

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

نسبة التداول	1.08
--------------	------

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول سنة 2018 هي 1.08 فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة حيث يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها الجارية وتغطي الأصول الجارية الخصوم الجارية .

_ نسبة السيولة السريعة :

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية .

الجدول رقم (3-11) : حساب نسبة السيولة السريعة للمؤسسة :

البيان	2018
الأصول الجارية - المخزونات	2156275395.13
الخصوم الجارية	1989808438
نسبة السيولة السريعة	1.08

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة كانت قليلة وبما أن المقياس المناسب للسيولة السريعة هو 1.1 فإنه مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة .

_ نسبة النقدية :

نسبة النقدية = الموجودات وما يماثلها / الخصوم الجارية .

الجدول رقم (3-12) : حساب نسبة النقدية للمؤسسة :

البيان	2018
الموجودات وما يماثلها	12445646.40
الخصوم الجارية	1989808438.40
نسبة النقدية	0.6

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة كانت قليلة نسبياً أي أن سيولة نقدية قدرها 0.6 لكل دينار من الخصوم الجارية ، ولكن الأهم من ذلك هو أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة في السنة محل الدراسة تقل عن النسبة المقبولة 0.75 إلى 1 وهو ما يعتبر مؤشراً سيئاً .

2-3: نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة :

ـ نسبة التمويل الخارجي للأصول :

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية) / إجمالي الخصوم

الجدول رقم (3-13) : حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول للمؤسسة :

البيان	2018
خصوم جارية+ خصوم غير جارية	2757567233.21
إجمالي الأصول	3080293483.49
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0.89

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على المصادر الخارجية بالنسبة لسنة 2018 تقدر نسبة الافتراض 0.98 مما يوضح أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية .

ـ نسبة المديونية الكاملة :

نسبة المديونية الكاملة = (خصوم جارية + خصوم غير جارية) / الأموال الخاصة.

الجدول رقم (3-14) : حساب نسبة المديونية الكاملة للمؤسسة :

البيان	2018
خصوم جارية + خصوم غير جارية	2757567233.21
الأموال الخاصة	392593775.76
نسبة المديونية الكاملة	7.02

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

يمكن القول أن المؤسسة ليست في وضع متوازن بين الاعتماد على أموال الغير والأموال الخاصة وهذا يعتبر مؤشراً سيئاً للمؤسسة .

ـ نسبة المديونية قصيرة الأجل :

نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم الجارية / الأموال الخاصة .

الجدول رقم (3-15): حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل :

البيان	2018
خصوم جارية	1989808438
الأموال الخاصة	392593775.76
نسبة المديونية قصيرة الأجل	5.06

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

من خلال التحليل والمقارنة يبدو أن المؤسسة لا تعتمد أكثر على الأموال الخاصة .

3-3 : نسب النشاط :

_ معدل دوران إجمالي الأصول :

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول .

الجدول رقم (3-16) : حساب معدل دوران الأصول :

البيان	2018
رقم الأعمال	177325090.87
إجمالي الأصول	3080293483.49
معدل دوران الأصول	0.05

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

يبين الجدول أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد دار 0.05 مرة تقريبا خلال سنة 2018 أو

بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قيمته 0.005 دينار .

_ معدل دوران الأصول غير الجارية :

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / أصول غير جارية .

الجدول رقم (3-17) : حساب معدل دوران الأصول غير الجارية :

البيان	2018
رقم الأعمال	177325090.87
أصول غير جارية	913038505.85
معدل دوران الأصول غير جارية	0.19

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

يتبين من الجدول أن الأصول غير الجارية كانت سببا في ارتفاع معدل دوران الأصول فكل دينار مستثمر في تلك الأصول قد أسهم في تحقيق رقم أعمال قدره 0.19 دينار.

_ معدل دوران الأصول الجارية :

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية .

الجدول رقم (3-18) : حساب معدل دوران الأصول الجارية للمؤسسة :

البيان	2018
رقم الأعمال	177325090.87
الأصول الجارية	2167254977.64
معدل دوران الأصول الجارية	0.081

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

من خلال الجدول السابق يتبين بأن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور ب 0.081 ليحقق رقم أعمال قدره 0.081 .

_ معدل دوران الذمم وفترة التحصيل :

فترة التحصيل = 365 يوم / معدل دوران المدينين

معدل دوران الذمم = رقم الأعمال / رصيد الذمم

الجدول رقم (3-19) : حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل :

البيان	2018
رقم الأعمال	177325090
رصيد الذمم	2049976142.72
معدل دوران الذمم	0.08
فترة التحصيل	4562 يوم

المصدر: من إعداد الطالبتان

التعليق :

من خلال الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في تقديم ائتمان للعملاء قد حقق رقم أعمال قدره

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

لسنة 2018 وهو ما ساهم في بطئ معدل دوران الأصول الجارية وبعبارة أخرى أن السياسة الائتمانية للمؤسسة تتجه أكثر نحو البطئ في تحصيل الديون .

_ معدل دوران النقدية :

معدل دوران النقدية = رقم الأعمال / الموجودات وما يماثلها .

الجدول رقم (20-3) : حساب معدل دوران النقدية للمؤسسة :

البيان	2018
رقم الأعمال	177325090.87
الموجودات وما يماثلها	12445646.40
معدل دوران النقدية	14.24

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة .

المطلب الثاني : تحليل جدول حساب النتائج :

1) نسبة الربحية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية :

1_1 : نسب ربحية المبيعات :

_ نسبة الفائض الخام للاستغلال :

نسبة الفائض الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال .

الجدول رقم (21-3) : حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة :

البيان	2018	2017
الفائض الخام للاستغلال	13553933.38	44713713.05
رقم الأعمال	177325090.87	300085947.08
نسبة الفائض الخام للاستغلال	0.07	0.14

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال ب 0.07 في سنة 2018 هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال

يحقق هامش قدره ب 0.07 أما بالنسبة لسنة 2017 يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال ب 0.14

وهذا مؤشر إيجابي عن أداء المؤسسة .

_ نسبة نتيجة الاستغلال :

نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

الجدول رقم (3-22) : حساب نسبة نتيجة الاستغلال :

البيان	2018	2017
نتيجة الاستغلال	5431091.49	39402473.14
رقم الأعمال	177325090.87	300085947.08
نسبة نتيجة الاستغلال	0.03	0.13

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

من الجدول أعلاه يتبين أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0.03 من نتيجة الاستغلال أي بعد دفع كل من الموردون الخارجيون والعمال والضرائب والرسوم واستبعاد مخصصات الإهلاك والمؤونات وبما أنه إيجابي يعني أن المؤسسة تحقق ربح من نشاطها الاستغلالي .

_ نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب :

نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب = النتيجة الجارية قبل الضرائب / رقم الأعمال .

الجدول رقم (3-23) : حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب :

البيان	2017	2018
النتيجة الجارية قبل الضرائب	3471521.36	39402471.33
رقم الأعمال	177325090.87	300085947.08
نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب	0.01	0.13

المصدر: من إعداد الطالبتان .

التعليق :

من خلال التحليل تبين أن المؤسسة حققت هامش قدره 0.13 من النتيجة الجارية قبل الضرائب من كل دينار من رقم الأعمال حيث أن نتيجة الاستغلال في تحسن .

1-2 : نسب المردودية :

_ المردودية المالية :

المردودية المالية = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال) * (رقم الأعمال / إجمالي الأصول) * (إجمالي الأصول / الأموال الخاصة) .

الجدول رقم (3-24) : جدول حساب المردودية المالية للمؤسسة :

البيان	2017	2018
النتيجة الصافية / رقم الأعمال	0.13	0.019
رقم الأعمال / إجمالي الأصول	00.059	0.097
إجمالي الأصول / الأموال الخاصة	7.62	7.48
المردودية المالية	0.05	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتان .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

التعليق :

تعتبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة ، وبلغت 0.05 سنة 2017 ثم انخفضت في سنة 2018 لتصل إلى 0.01 ويتضح من الجدول السابق أن انخفاض المعدل عن السنة السابقة مرجعه لانخفاض الكبير في هامش صافي الربح 0.131 مقابل 0.019 الذي يقيس فعالية الرقابة على التكاليف والارتفاع في معدل دوران الأصول من 0.059 إلى 0.097 مرة .

(2) حساب النتائج بعد حساب الفرق :

الجدول رقم (3-25) : جدول حساب النتائج بعد حساب الفرق :

البيان	2018	2017	الفرق
رقم الأعمال	177325090.87	300085947.08	-122760856.21
تغييرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	/	/	/
الإنتاج المثبت	/	/	/
إعانات الاستغلال	/	/	/
1_ إنتاج السنة المالية	177325090.87	300085947.08	-122760856.21
المشتريات المستهلكة	(10716620.18)	(11897848.76)	1181228.58
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(35290579.74)	(120495539.71)	85204959.97
2_ استهلاك السنة المالية	(46007199.92)	(132393388.47)	86386188.55
3_ القيمة المضافة للاستغلال	131317890.95	167692558.61	-36374667.66
أعباء المستخدمين	(117607283.57)	(122725321.82)	5118038.25
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(156674.00)	(253523.74)	96849.74
4_ إجمالي فائض الاستغلال	13553933.38	44713713.05	-31159779.67
المنتجات العملياتية الأخرى	71422269.16	77814656.25	-6392387.09
الأعباء العملياتية الأخرى	(87841.34)	/	-87841.34
المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	(85138054.90)	(99808848.37)	14670793.47
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	5680785.19	16682952.21	-11002167.02
5_ النتيجة العملياتية	5431091.49	39402473.14	-33971381.65
المنتجات المالية	/	/	/

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

-1959568.32	(1.81)	(1959570.13)	الأعباء المالية
-1959568.32	(1.81)	(1959570.13)	6_ النتيجة المالية
-35930949.97	39402471.33	3471521.36	7_ النتيجة الجارية قبل الضرائب
/	/	/	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
/	/	/	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
-140155410.32	394583555.54	254428145.22	مجموع منتجات الأنشطة العادية
104224460.35	(355181084.21)	(250956623.36)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-35930949.97	39402471.33	3471521.36	8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
/	/	/	عناصر غير عادية (منتجات)
/	/	/	عناصر غير عادية (أعباء)
/	/	/	9_ النتيجة غير العادية
-35930949.97	39402471.33	3471521.36	10_ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق :

_ إن رقم الأعمال قد قدرت قيمته في سنة 2018 ب (177325090.87) أي أنه انخفضت قيمته مقارنة بسنة 2017 التي قدرت ب (300085947.08) وقدرت قيمة الانخفاض ب (122760856.21) دج .
_ النتيجة الصافية : إن النتيجة قدرت قيمتها في سنة 2018 ب (5431091.49) أي أنها انخفضت مقارنة بسنة 2017 التي قدرت ب (39402473.14) وقدرت قيمة الانخفاض ب (33971381.65) دج.
_ القيمة المضافة : إن القيمة المضافة في سنة 2018 قدرت ب (131317890.95) أي أنها انخفضت مقارنة بسنة 2017 وقدرت قيمة الانخفاض ب (36374667.66) دج .
_ استهلاك السنة المالية : إن استهلاك السنة المالية تنقسم إلى :
المشتريات المستهلكة : حيث بلغت قيمتها في 2018 التي تقدر ب -10716620.18 وهي سالبة إذ أنها انخفضت مقارنة بالنسبة الماضية التي كانت قيمتها -11897848.76 دج.
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى : قدرت قيمتها في سنة 2018 بقيمة سالبة أيضا -35290579.74 دج وهي قيمة منخفضة بالنسبة لدورة 2017 التي كانت قيمتها سالبة -120495539.71 دج .
_ أعباء المستخدمين : إذ بلغت في 2018 قيمة -117607283.57 أي أنها انخفضت مقارنة بسنة 2017 التي بلغت قيمتها -122725321.82 دج .

خلاصة :

تم التطرق في هذا الفصل إلى عرض وتحليل القوائم المالية حسب ما جاء به النظام المالي المحاسبي لإحدى المؤسسات الاقتصادية وهي مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية ويتجلى ذلك في إعداد وعرض قائمة المركز المالي ، الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، والتي على أساسها قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وهذا ما أمكننا من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها :

إن تمويل نشاط الاستغلال للمؤسسة يتم أساسا بواسطة التمويل الذاتي والمتمثلة في المبيعات ونظرا لعدم قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها ذاتيا تلجأ إلى القروض وهو مالا يحقق استقلالية مالية للمؤسسة.

خاتمة

الخاتمة :

خلاصة لما تم عرضه في هذا البحث المتعلق بدور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ، ومن أجل رفع الغموض والإبهام تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للقوائم المالية في الفصل الأول التي يجب أن تعبر عن الصورة الحقيقية للوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية وتمتع بالمصداقية والشفافية من أجل المساهمة الفعالة في اتخاذ القرارات المالية، وتطرقنا لهذه الأخيرة في الفصل الثاني تعرفنا على مفهوم القرار الذي يمثل اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب على زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، ولا يتم الاختيار إلا بعد القيام بعملية التحليل المالي للقوائم المالية وهناك عدة أساليب وأدوات منها التحليل الوظيفي للميزانية وتدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري تطرقنا إلى دراسة ميدانية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية - مستغانم .

ومن خلال الدراسة النظرية أكدت الفرضية الأولى وهي فيما تتمثل القوائم المالية.

القوائم المالية هي قوائم توضح المركز المالي والوضع المالية وحقوق الملكية للمؤسسة ، موجهة خصيصا لمختلف مستخدميها لاتخاذ قراراتهم ، إذا أعدت بشفافية وصدق أما فيما يخص الفرضية الثانية التي تتمثل في القرارات المالية فهي تهتم بتدوير الأموال وأوجه صرفها بغية تحقيق أهداف المؤسسة من حيث تعظيم قيمتها في التوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح ، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات .

أما فيما يخص الفرضية الثالثة التي تعبر عن المراحل المساعدة التي يتبعها المسير للوصول إلى القرار المالي الصحيح .

بعد الوصول إلى قوائم مالية تعكس الوضعية والأداء المالي للمؤسسة يقوم المسير بعملية التحليل المالي ليستخرج مختلف النسب وأكدت الدراسة الميدانية صحة الفرضية الرابعة .

من خلال القيام بعملية التحليل المالي والوصول إلى مختلف النسب المالية وترجمتها توضح الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد مختلف الانحرافات في أدائها وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة .

نتائج الدراسة :

النتائج النظرية :

من خلال الدراسة توصلنا إلى أن :

_ التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها .

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

_ القوائم المالية تسمح بإنتاج معلومات صادقة وواضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة والتي من خلالها تزيد الثقة التي تسود بين المتعاملين في سوق رأس المال ، مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية .

_ تعتبر القرارات المالية (قرار التمويل ، قرار الاستثمار ، وقرار توزيع الأرباح) من أهم العناصر في المؤسسة ، إذ على أساسها يتخذ مستقبل هذه الأخيرة ، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيد كلما أدى هذا إلى الوصول على الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة .

_ المحلل المالي هو متخذ القرار للإمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي والتحكم فيه .

_ إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية اتخاذ توجيه القرارات ، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها .

_ يعتبر قرار الاستثمار قرارا استراتيجيا ومهما يتطلب اتخاذه دراسة جيدة ومعقدة لأن هذا القرار نتائجه غير أكيدة ومرتبطة بالمستقبل ، هذا ما يجعله أخطر وأهم القرارات المالية .

النتائج الميدانية :

من خلال الدراسة توصلنا إلى :

_ نلاحظ أن رأس المال العامل موجب مما يدل على تحقيق توازن مالي والمؤسسة تستطيع تمويل احتياجات الدورة بمواردها وهذا يدل على هامش أمان .

_ الخزينة موجبة هذا يدل على أن المؤسسة إتخذت استراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة .

_ نلاحظ أن المؤسسة لها القدرة على تسديد كل التزاماتها .

التوصيات :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكننا الخروج بجملة من التوصيات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية :

_ العمل أكثر للوصول إلى قوائم مالية صادقة .

_ على المسير أن يكون ذو كفاءة عالية للوصول إلى قرارات مالية صحيحة تخدم المؤسسة .

_ ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بضرورة أهمية ودور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية .

_ تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة

الفصل الثالث : دور القوائم المالية في مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية مستغانم

_ على المؤسسة أن تعتمد بعض المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لها بصورة واضحة وصادقة .

_ توفير برامج إعلام آلي للمساعدة في إعداد القوائم المالية .

_ تشجيع البحث العلمي في مجالات إعداد ونشر القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية .

آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لدور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة يرى الباحث أنه ما زالت بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة وتتمثل في الآتي :

1_ معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر .

2_ أثر القرارات المالية على أهداف المؤسسة الاقتصادية .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

- (1)- إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 1999.
- (2)- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- (3)- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- (4)- بن زكورة العونية، البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دارالقدس العربي، وهران، الجزائر، بدون طبعة، 2016.
- (5)- حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2009.
- (6)- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- (7)- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- (8)- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
- (9)- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- (10)- سليمان مصطفى الدلاهمة، المحاسبة الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- (11)- سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

قائمة المراجع :

- (12)- شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة.
- (13)- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، بدون طبعة، 2009.
- (14)- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- (15)- عبد العلي عبد العلي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2008.
- (16)- عبد الغفار خنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2002.
- (17)- عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، الطبعة الأولى، 2011.
- (18)- عبد الوهاب نصرعلي، شحاته السيد الشحاته، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2015.
- (19)- فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، 2015.
- (20)- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- (21)- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
- (22)- مجموعة خبراء، الأساليب الحديثة لتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثالثة، 2016.

قائمة المراجع :

- (23)- محمد الحبيب مرحوم، الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري ، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، بدون طبعة، 2020.
- (24)- محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، الجزائر، بدون طبعة.
- (25)- محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- (26)- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- (27)- وجدى حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2011.
- (28)- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

المذكرات :

- (1)- سنوسي لمياء، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
- (2)- كرليفة خيرة ، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر ، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.